

نصح المستعان المسئلة واعط الورث الحاضر المتبقين  
 ميراثه اقل النصيبين من التريصتين مضروب في وفق  
 الاخرى وان تواقفنا وفي جميعها ان تبايننا ووقفت  
 المشكوك فيه حتى يتبين الحال على نحو ما ذكرناه في الحاننا  
 والحمل والله اعلم اما التوريث من المفقود والاسير  
 او الغريب المنقطع خبره اذ لم تقم سنة على موته فقيه  
 وجهان احدهما لا يقسم ماله حتى يتيقن موته والاصح  
 الذي قطع به الاكثرون انه اذا مضت مدة بحكم الحاكم  
 بان مثله لا يعطش اليها قسم ماله ولم يقدر الجمهور  
 هذه المدة بل حكى وجه شاذ انها سبعون سنة وفي وجه  
 شاذ يقدر سبعين سنة والمذهب انه يكفي مدة  
 يغلب على الظن انه لا يبقى اليها ولا يشترط انه لا يعطش  
 اكثر منها على الصحيح ثم ان قسم الحاكم ماله فقسسته حكم  
 موته وان اقتسموا بانفسهم فظاهر كلام الاصحاب  
 في اعتبار حكمه خلافا لولته اعلم مسما بل على نوعين  
 الاول في المفقود رجل قال لقوم يقتسمون تركه لا تخلوا  
 فان امراتي عايبه فان كانت ميتة ورثت انا وان كانت  
 حية ورثت ذويي فهذا الخوالميت لا ييه و زوجته  
 العايبه اخت الميت لامه والحاضرون من الورثه امر  
 وان كان لا عين وان قال ان كانت حيه ورثت ذويها  
 وان كانت ميتة فلا شيء لي فهذا ميتة عن زوج وام

وحد

وحد واخت لام وواح لاب قد نكحها وهي لعائيه والله  
 اعلم النوع الثاني امرأة وزوجها ورثا ثلاثه  
 ارباع التركة واخرى وزوجها ورثا الربع الباقي فصورته  
 اخت لاب واخولام واسام احد هاج لام وهو زوج  
 للاخت للاب والاخر زوج الاخت للام فلاخت للاب  
 النصف وللأخ والاخت للام الثلث والباقي بين ابني العم  
 زوجان اخذا ثلث الماله واخران اخذا ثلثيه فصورته  
 ابوان ونبت ابن في كاخ ابن ابن اخو رجل وابنته  
 ورثا مالا نصفين فهي امرأة ماتت عن زوج هو ابن  
 عم لها ونبت له رجل وزوجته ورثا مالا ثلاثا  
 وهم ابنتا ابن في كاخ ابن اخ اول ابن ابن زوجة  
 وسبعة اخوة لها ورثوا بالسوية فمواذ الخ رجل  
 امرأه ابية فالولدها سبعة بنين مات الرجل بعد  
 موت ابنه فقد خلف زوجته وسبعة اخوة لها ماله  
 وهم بنوا ابن فلها المثلث ولم الباقي **فصل** ختم به  
 الكتاب فقد ذكرنا في اول الشرح انه اذا يكن للميت وارث  
 بالنسب ولا بالولاء ولم يكن بيت المال مع امام عادل فان  
 فيه وجهين وذكرنا ان الفتوى الذي عمل به الكاثيره  
 المتأخرين انه يرد الارث على ذوي الفروض الا الزوجين  
 وان لم يكن ذوي فرض قسم على ذوي الارحام كاقدمناه قال  
 فيه الفتوى وهو الاصح عند محقق اصحابنا وبه

Copyright University